الأمم المتحدة

E

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/27/5(Part II)
27 February 2012
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة السابعة والعشرون
بيروت، 7-10 أيار/مايو 2012

البند 6 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضاً للإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لتنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها السادسة والعشرين بشأن مختلف مجالات عملها والمواضيع التي تهم البلدان الأعضاء. وهذه القرارات هي:

القرار 292 (د-26) بشأن رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى شعبة، وإنشاء لجنة حكومية تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات؛

القرار 293 (د-26) بشأن رفع مركز المرأة في الإسكوا إلى مستوى شعبة، ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية بعد خمس عشرة سنة: بيجين + 15؛

القرار 294 (د-26) بشأن إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا؛

القرار 295 (د-26) حول الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة للتنمية؛

القرار 296 (د-26) بشأن تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية

الوطنية؛

القرار 297 (د-26) بشأن رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي؛

القرار 298 (د-26) بشأن التنمية الاجتماعية؛

القرار 299 (د-26) بشأن اعتماد التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين 2010-2011؛

القرار 301 (د-26) بشأن اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2012-2013.

القرار 292(د-26) بشأن رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى شعبة، وإنشاء لجنة حكومية تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات

ألف- نص القرار

1- اتخذت الإسكوا القرار 292 (د-26) المؤرخ 19 أيار/مايو 2010. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية تزويد البرنامج الفرعي 7 المعني بتخفيف أثر النزاعات على التنمية من البرنامج 18 من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2012-2013، بمزيد من الموارد المادية والبشرية، ورفع القسم المسؤول عن تنفيذه إلى مستوى شعبة، أسوة بالشعب الأخرى المعنية بتنفيذ سائر البرامج الفرعية للإسكوا. ويهدف ذلك إلى تلبية احتياجات البلدان الأعضاء وتكثيف أنشطة هذا القسم في المجالات التالية: القضايا الناشئة، والتنمية في ظل الأزمات وعدم الاستقرار، والتنمية في أقل البلدان نمواً، وتطوير مؤسسات القطاع العام. والدافع إلى اتخاذ هذا القرار أنّ البرنامج الفرعي 7 هو برنامج كامل لا يقلّ عن البرامج الفرعية الأخرى في الإسكوا، من حيث النطاق والحجم، غير أنّ الموارد البشرية في هذا البرنامج الفرعي أقل بكثير منها في البرامج الفرعية الأخرى.

باء- إجراءات التنفيذ

2- وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار الإسكوا في دورتها السادسة والستين في 23 كانون الأول/ديسمبر 2011، فتقرر رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى شعبة تضمّ قسمين، قسم يعني بالاتجاهات الناشئة وتخفيف أثر النزاعات، وقسم يُعني بالحكم وعدم الاستقرار والتنمية.

3- فالتغيّر الذي طرأ على الخدمات المطلوبة من الإسكوا، واستلزم إجراء تغيير في تركيبة قسم القضايا الناشئة والنزاعات، لم يقتصر على ازدياد العدد فحسب، بل شمل طبيعة الأنشطة، وطبيعة التخصصات المطلوبة لتلبيتها. وهذا التغيّر يتطلّب استخدام موظفين من الفئة الفنية للعمل في مجال التنمية وبناء المؤسسات يكونون متخصصين في شؤون النزاعات وآثارها غير المباشرة، وجهود الإنعاش منها، ومعالجة الأزمات، وإصلاح القطاع العام. بدأت الأمانة التنفيذية اتخاذ الترتيبات الإدارية اللازمة لإنشاء الوظائف الجديدة وإجراء التغييرات الوظيفية التي يتطلبها رفع القسم إلى شعبة والاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة التي ستكلّف بها. وأبرز هذه الترتيبات:

(أ) استحداث وظيفة من الفئة الفنية برتبة ف-3 في قسم الحكم وعدم الاستقرار والتنمية. ومن المهام التي سيكلّف بها شاغل هذه الوظيفة الجديدة المساهمة في إعداد الدراسات حول أنظمة الحكم، وتطوير المؤسسات وتحديث القطاع العام، والتحضير للاجتماعات والمؤتمرات، ومنها دورات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في النزاعات المقترح إنشاؤها؛

(ب) استحداث وظيفة من الفئة الفنية برتبة ف-5 لرئاسة قسم الحكم وعدم الاستقرار والتنمية. ومن المهام التي سيكلّف بها شاغل هذه الوظيفة إعداد برنامج عمل القسم، والإشراف على تنفيذه ضمن الحدود الزمنية المتاحة، والإشراف على عمل الموظفين والاستشاريين في القسم، وتوجيه أعمال البحوث والأعمال التحليلية والتجريبية التي تُنفّذ بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة، وتنظيم بعثات استشارية وبعثات

لتقصي الحقائق، وإسداء المشورة للبلدان الأعضاء حول تطوير المؤسسات العامة وتحديثها للنهوض بقدراتها من أجل تحقيق التنمية؛

(ج) نقل الوظيفة من الفئة الفنية برتبة ف-5 التي هي حالياً لرئاسة قسم القضايا الناشئة والنزاعات الذي سيُرفع إلى شعبة، إلى رئاسة القسم المعني بالاتجاهات الناشئة وتخفيف أثر النزاعات في الشعبة الجديدة. ومن المهام المنوطة بهذه الوظيفة تعزيز قدرات القسم في الاضطلاع بالشق التحليلي لبرنامج العمل، مع التركيز على تحديد السياسات المحلية والإقليمية لمعالجة النزاعات وآثارها غير المباشرة وكذلك الاتجاهات الناشئة في العالم. ويقدّم شاغل هذه الوظيفة المشورة في مجال السياسات بشأن الاتجاهات الإقليمية، وتأثير القضايا العالمية المستجدة على منطقة الإسكوا، ويتولّى الإشراف على صياغة المراسلات والتقارير والمذكرات حول الاتجاهات الناشئة وتداعيات النزاع في بلدان الإسكوا، وضمان التناسق مع السياسات المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة، والمساهمة في منشورات الأمم المتحدة في عدد من المجالات، وبناء علاقات العمل وتوطيدها مع النظراء الرفيعي المستوى في البلدان الأعضاء وداخل أفرقة الأمم المتحدة القُطرية، وفي المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية؛ وتنسيق الدعم الفني المقدّم لمدير الشعبة والأمين التنفيذي بشأن المسائل المتصلة بتداعيات النزاعات والاضطرابات السياسية؛

(د) استحداث وظيفة من الفئة الإدارية العليا برتبة مد-1 لإدارة الشعبة، وجميع أنشطة البرنامج الفرعي السابع والإشراف عليها. ويتولّى شاغل هذه الوظيفة الإشراف على صياغة وتنفيذ برنامج العمل المعني بتخفيف حدة النزاعات وبالتنمية وتطوير المؤسسات، والإشراف على تنفيذه؛ والإشراف على تنفيذ الأنشطة المقررة وفقاً للرؤية الإستراتيجية الشاملة للإسكوا ولولايتها، وتنسيق العمل ضمن الإسكوا ومع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، مع التركيز على اتساق هذا العمل مع استراتيجيات أفرقة الأمم المتحدة القُطرية وخطط عملها، وتنسيق إعداد التقارير لتقديمها إلى الأمين العام، والإشراف على إعدادها. ويتولّى كذلك إعداد صلاحيات اللجنة الحكومية الدولية، ومساعدة الأمين التنفيذي في إعداد برنامج عمل الشعبة المقترح إنشاؤها وتمثيله في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية.

4- وقد أعدّت الأمانة التنفيذية للإسكوا المواصفات الفنية لهذه الوظائف الجديدة، وأطلقت عملية التوظيف لاستقطاب مرشحين لملئها. ومن المتوقع أن يكتمل فريق عمل الشعبة في أواخر حزيران/يونيو 2012. وبعد ذلك، يتوقّع أن تبدأ إدارة الشعبة الجديدة بإجراء مشاورات مع البلدان الأعضاء لتحديد صلاحيات ومهام اللجنة الحكومية الدولية، على النحو المقرّر في الدورة السادسة والعشرين للّجنة. والجدير بالذكر أن نسخة عن الصلاحيات قدّ وُزّعت على البلدان الأعضاء في الدورة السادسة والعشرين للإسكوا. ومن المتوقع أن تعقد اللجنة الحكومية الدولية اجتماعها الأول في عام 2014 يسبقه اجتماع تحضيري في مطلع عام 2013.

القرار 293 (د-26) بشأن رفع مركز المرأة في الإسكوا إلى مستوى شعبة ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية بعد خمس عشرة سنة: بيجين + 15

ألف- نص القرار

5- اتخذت الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين القرار 293 (د-26) بشأن رفع مركز المرأة في الإسكوا إلى مستوى شعبة، ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية بعد خمس عشرة سنة: بيجين + 15. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة من الأمانة التنفيذية تقديم الدعم لمركز المرأة في الإسكوا وتزويده

بالموارد البشرية اللازمة لرفعه إلى شعبة. كما طلبت منها تكثيف جهودها لتمكين المرأة، من خلال بناء قدرات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في مجال دمج قضايا المرأة في السياسات الوطنية، وتنفيذ الاتفاقيات والقرارات الدولية بشأنها، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وطلبت اللجنة من الأمانة التنفيذية أيضاً البحث في جدوى إنشاء مرصد للمرأة العربية ووضع مؤشر للمساواة بين الجنسين والتنمية خاص بالمنطقة، وذلك من أجل تحديد طبيعة الفجوة بين الجنسين وتحليلها، ووضع سياسات واستراتيجيات محددة للنهوض بالمرأة. وطلبت من الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها السابعة والعشرين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

باء- إجراءات التنفيذ

6- عملاً بهذا القرار، جرى رفع مركز المرأة إلى شعبة، أسوة بسائر الشُعب في الإسكوا، وجرى تزويده بموارد بشرية إضافية، وذلك بهدف تعزيز جهود اللجنة في مساعدة البلدان الأعضاء في مجال تمكين المرأة.

(أ) في تعزيز قدرة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة

7- واصلت الإسكوا عملها في تعزيز قدرة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج، وذلك بإعداد الدراسات، وإفساح المجال لتبادل الخبرات والدروس المكتسبة من التجارب الناجحة. وفي عام 2010 أصدرت الإسكوا دراستين حول هذا الموضوع، الأولى دراسة تحليلية تقييمية عن أداء الآليات الوطنية في دمج قضايا النوع الاجتماعي، والثانية حول التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأعضاء في الإسكوا: من منظور النوع الاجتماعي. وفي عام 2011، أعدّت الإسكوا دليلاً حول دمج النوع الاجتماعي في سياسات وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في البلدان الأعضاء في الإسكوا وفي برامجها وأنشطتها. ونظّمت الإسكوا، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ورشة عمل حول إعداد موازنات تراعي النوع الاجتماعي (بيروت، في 19 تموز/يوليو 2011)، واجتماع فريق الخبراء حول تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في خطط وبرامج وزارات العمل والمالية في مجموعة مختارة من البلدان الأعضاء في الإسكوا (بيروت، 29-30 آذار/مارس 2011).

(ب) الاتفاقيات والقرارات الدولية

8- واصلت الإسكوا العمل على تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة ورصد التقدّم المحرز في تنفيذها. وفي فترة السنتين الماضية، نفذت الإسكوا مجموعة من الأنشطة لبناء قدرات الآليات الوطنية، وتبادل الخبرات والدروس المكتسبة من التجارب الناجحة، ورفع مستوى الوعي لدى صانعي القرار بشأن الاتفاقية. ففي عام 2011، أصدرت الإسكوا دراسة ضمن سلسلة المرأة والتنمية، حول أفضل الممارسات والإنجازات في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في بلدان عربية مختارة. وعقدت حلقتي عمل إقليميتين، إحداهما حول دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في منطقة الإسكوا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (بيروت، 28-29 نيسان/أبريل 2010)؛ والثانية حول دور البرلمانات

العربية في تنفيذ الاتفاقية ووضع حد للعنف ضد المرأة، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان اللبناني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيروت، 27-29 تموز/يوليو 2010).

9- وفي تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) ودعم تطبيق المبادئ التوجيهية التي أعدّتها الإسكوا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حول حماية حقوق المرأة في ظلّ النزاع، نظّمت الإسكوا، بالتعاون مع المفوضية السامية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دورة تدريبية حول حماية المرأة في مناطق النزاع: قرار مجلس الأمن 1325 (بيروت، 8-9 كانون الأول/ديسمبر 2011).

10- وبالتعاون مع مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة في لبنان والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي، تنفّذ الإسكوا مشروعاً يهدف إلى إنشاء مرصد للمرأة العربية. ومن الخطوات المزمع تنفيذها، إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية حول جميع البلدان العربية تكون مصنّفة حسب نوع الجنس ويجري تحديثها بانتظام؛ وإنشاء مؤشر للمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية لمتابعة ورصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وإعداد مذكرات وطنية موجزة تتضمن تحليلاً وتقييماً للعوائق أمام المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني؛ ورفع مستوى الوعي بشؤون المرأة العربية؛ وتوثيق التعاون وتبادل الخبرات من أجل تحسين وضعها. وأطلقت أولى مراحل هذا المشروع المتوقع أن يستمر على مدى سنتين تقريباً، في لبنان في كانون الأول/ديسمبر 2011.

القرار 294 (د-26) بشأن إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا

ألف- نص القرار

11- اتخذت الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين القرار 294 (د-26) بشأن إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية اتخاذ الخطوات الضرورية لإنشاء المركز، بما في ذلك إبرام اتفاق بشأن المقر العام للمركز بين الأمم المتحدة والبلد المضيف. وطلبت إلى الأمين التنفيذي تشكيل مجلس تأسيسي للمركز ودعوة البلدان الأعضاء إلى تقديم مرشحين لعضويته. كما طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، يتضمن عرضاً عن المرحلة التي وصل إليها إنشاء المركز وتشغيله.

باء- إجراءات التنفيذ

12- في تموز/يوليو 2010، حظي قرار الإسكوا 294 (د-26) والنظام الأساسي للمركز بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار 5/2010 الصادر عن المجلس في جلسته العامة الثانية والأربعين. وأبرمت الإسكوا وحكومة الأردن، الذي هو البلد المضيف، اتفاقاً بشأن مقر المركز، ثمّ وقعاً اتفاق البلد المضيف في 23 كانون الأول/ديسمبر 2010. ونفّذت الإسكوا وسلطات البلد المضيف مختلف بنود هذا الاتفاق، لا سيما تلك المتصلة بتحديد الالتزامات المالية وتعيين الموارد البشرية وتخصيص المرافق المطلوبة.

13- وافتُتح المركز رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 تحت رعاية جلالة الملك، ممثّلاً برئيس وزراء الأردن، وبحضور مائة مشارك تقريباً يمثلون مجموعة الهيئات الحكومية المختصة والمنظمات الدولية العاملة

في عمّان. كما حضر الافتتاح سبعة ممثلين عن مجلس الإدارة وطلبت الأمينة التنفيذية للإسكوا من البلدان الأعضاء ترشيح ممثلين عنها لعضوية مجلس إدارة المركز في عام 2011. ويضم مجلس الإدارة التأسيسي للمركز ممثلين عن عشرة بلدان أعضاء في الإسكوا، وقد اعتذر بلد واحد هو الإمارات العربية المتحدة عن المشاركة، في حين لم يرد أيّ رد من ثلاثة بلدان هي الكويت ومصر واليمن. وعقد مجلس الإدارة اجتماعه الأول في مركز الإسكوا للتكنولوجيا في عمّان، في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وانتخب رئيساً له ونائباً للرئيس وفقاً للنظام الأساسي للمركز المرفق بقرار الإسكوا 294 (د-26).

14- وقد أعدت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضمن وثائق الدورة، التقرير حول إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا. وهذا التقرير، الذي يُعرض على اللجنة كورقة أساسية، يقدّم لمحة عامة عن التشريعات الصادرة بشأن إنشاء المركز، وعن التقدم المحرز في عمله، والأنشطة المنفذة منذ إنشائه.

القرار 295 (د-26) حول الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن الاهتمام بسياسات الشباب - فرصة للتنمية

ألف- نص القرار

15- اتخذت الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين القرار 295 (د-26) بشأن الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن الاهتمام بسياسات الشباب - فرصة للتنمية. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة من الأمانة التنفيذية أن تستمر في أداء دورها في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في مجال صياغة سياسات واستراتيجيات وطنية تستهدف الشباب؛ وتفعيل دور آليات التنسيق الوطنية بحيث تشمل الأجهزة الوطنية المعنية بقضايا الشباب؛ وإعداد تقارير إقليمية دورية عن أوضاع الشباب في المنطقة؛ وتعزيز دور الأجهزة المركزية للإحصاء في البلدان الأعضاء في جمع البيانات الإحصائية عن الشباب وتحليلها؛ وتبادل الخبرات بين بلدان المنطقة. وطلبت اللجنة من الأمانة التنفيذية أيضاً تناول موضوع سياسات الشباب كموضوع رئيسي في الاجتماع الرابع عشر لآلية التنسيق الإقليمي في عام 2011، وكذلك توثيق التنسيق بين الإسكوا وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في إطار تشجيع حكومات المنطقة على صياغة سياسات وطنية للشباب وإدراج قضاياهم ضمن مشروع الدول العربية للصحة الأسرية.

باء- إجراءات التنفيذ

16- في فترة السنتين 2010-2011، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة، عملاً بهذا القرار:

(أ) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في صياغة السياسات

17- في إطار تعزيز قدرات صانعي السياسات في منطقة الإسكوا لصياغة سياسات وخطط عمل وطنية للشباب استجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب أطلقت الإسكوا مشروعاً إقليمياً، بتمويل من الشريحة السابعة من حساب التنمية. وستنفذ الإسكوا هذا المشروع بالشراكة مع مشروع الدول العربية للصحة الأسرية الذي تشرف عليه جامعة الدول العربية، ومع عدد من المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والوزارات

والمؤسسات الوطنية المعنية بوضع السياسات وخطط العمل للشباب. وستستفيد من المشروع جميع البلدان الأعضاء، خصوصاً الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين واليمن، وهي بلدان وضعت سياسات وخطط عمل شبابية أو هي في طور وضعها. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة صانعي السياسات على صياغة سياسات وطنية للشباب أو تعديل السياسات المعمول بها ورفع مستواها، وذلك وفقاً للأولويات المحدّدة في البرنامج العالمي للشباب؛ وتعزيز قدرة صانعي السياسات على صياغة خطة عمل وطنية للشباب، أو مراجعة خطة العمل المعتمدة بحيث تتضمن قائمة بالمؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق أولويات برنامج العمل العالمي للشباب. وفي هذا الصدد، تعمل الإسكوا، بالتعاون مع مشروع الدول العربية للصحة الأسرية، على إعداد دراسة استقصائية إقليمية حول توفّر المؤشرات المتصلة بالشباب وأوجه النقص فيها، وكذلك على إعداد قائمة إقليمية بالمؤشرات لرصد أولويات برنامج العمل العالمي للشباب.

18- وفي تحليل مواقف البلدان الأعضاء في الإسكوا فيما يتصل بوضع سياسة وطنية للشباب، عقدت الإسكوا اجتماعاً لفريق الخبراء في بيروت، يومي 29 و30 آذار/مارس 2011. وتناول المشاركون في الاجتماع مبادئ برنامج العمل العالمي للشباب وأولوياته والشروط اللازمة لتنفيذه، كما استعرضوا مواقف البلدان الأعضاء في وضع سياسة وطنية للشباب ودمجها في عملية التخطيط للتنمية. وناقش المشاركون الأبعاد المؤسسية والسياسية والتقنية وأبعاد قضايا الجنسين لهذه السياسة. وكان هذا الاجتماع فرصة لممثلي البلدان الأعضاء لعرض ومناقشة تجاربهم في صياغة سياسات وخطط عمل وطنية للشباب. واستنتجوا حصول تقدّم كبير في الإلمام بالمفاهيم والنهج المعاصرة المتصلة بقضايا الشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب. غير أنّهم أشاروا إلى عدد من العوائق الهيكلية والمؤسسية والظرفية التي تعوق استجابة البلدان لبرنامج العمل العالمي للشباب وصياغة سياسات وخطط عمل وطنية للشباب.

(ب) الشباب في التنسيق الإقليمي

19- وكان موضوع الشباب موضوع بحث رئيسي في الاجتماع الرابع عشر لآلية التنسيق الإقليمي (بيروت، 11-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2010) في سياق السنة الدولية للشباب التي أعلنتها الأمم المتحدة تحت شعار الحوار والتفاهم. وكان الهدف من تناول هذا الموضوع في اجتماع الآلية تعزيز مشاركة المنظمات، ضمن منظومة الأمم المتحدة وبين هذه المنظومة وسائر الجهات الفاعلة في المنطقة، في التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب. وحضر هذا الاجتماع ممثلون عن جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وجامعة الدول العربية ومؤسسات بريتون وودز. وقدمت الإسكوا ورقة حول دمج الشباب في عملية التخطيط للتنمية، أشارت فيها إلى ضرورة تعزيز القدرات الوطنية لمعالجة قضايا الشباب وصياغة سياسات وخطط عمل وطنية تتوافق مع مبادئ برنامج العمل العالمي للشباب.

(ج) موضوع الشباب في المنشورات والمطبوعات

20- أصدرت الإسكوا عدداً من المنشورات حول الشباب منها:

(أ) العدد الرابع من تقرير السكان والتنمية: صدر في عام 2010 حول الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. وتضمّن هذا التقرير تعريفاً لفئة الشباب بأنهم السكان

الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، ولمحة عامة عن النهج المعاصرة لقضايا الشباب، بما في ذلك نهج الأمم المتحدة وبرنامج العمل العالمي للشباب. وتضمّن التقرير أيضاً تحليلاً لحالة الشباب في منطقة الإسكوا في مجالات التربية والتعليم والصحة والعمل والمشاركة في الحياة العامة، وتناول التحديات التي يواجهها الشباب في هذه المجالات، مثل تدني نوعية التعليم، وعدم التوافق بين المهارات التي يكتسبها المتعلّمون ومتطلبات سوق العمل، وارتفاع معدّلات بطالة الشباب، وانتشار أنماط الحياة غير الصحية والمحفوفة بالمخاطر، وانخفاض مستوى مشاركة الشباب في صنع القرار في الحياة العامة والسياسية. وتضمن التقرير كذلك تحليلاً لآثار السياسات العامة على التنمية، ولمحة عامة عن السياسات والاستراتيجيات التي تعمل بها بلدان الإسكوا في معالجة قضايا الشباب. وفي الختام تضمن التقرير تأكيداً على أهمية اعتماد سياسات تستهدف الشباب كفئة اجتماعية وديمغرافية بحد ذاتها، وعلى ضرورة تمكين الشباب وإتاحة الفرص اللازمة لهم لتحقيق إمكاناتهم؛

(ب) العدد الخامس من تقرير السكان والتنمية: صدر في عام 2011 إقصاء الشباب في منطقة الإسكوا: الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتضمن هذا التقرير لمحة نظرية عن مفهوم الإقصاء، لا سيما إقصاء الشباب. كما تضمن تحليلاً شمل البعد الديمغرافي لإقصاء الشباب، مشيراً إلى ظاهرة تضخّم أعداد الشباب؛ والبعد الاجتماعي والثقافي لإقصاء الشباب، متناولاً عدداً من العوامل، مثل الأعراف والتقاليد، والتعليم، والمشاركة في الحياة العامة؛ البعد الاقتصادي لإقصاء الشباب، ولا سيما قضايا مثل ارتفاع معدلات بطالة الشباب، وعدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل. وانتهى التقرير إلى توصيات بشأن السياسات تهدف إلى التغلب على إقصاء الشباب، وضمان مشاركتهم في عملية التنمية وتمكنهم من الاستفادة من مكاسبها.

القرار 296 (د-26) بشأن تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

ألف- نصّ القرار

21- اتخذت الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين القرار 296 (د-26) بشأن تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية في ضوء تزايد اهتمام البلدان الأعضاء بدعم تطوير مؤسسات القطاع العام وتعزيز كفاءتها، وفي هذا القرار، دعت اللجنة الأمانة التنفيذية إلى مواصلة أنشطتها في تحديث القطاع العام وتكثيفها، وذلك لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت اللجنة في هذا القرار على أهمية تحديث القطاع العام باعتباره عاملاً أساسياً للتخفيف من حدة النزاعات، ودعم البلدان الخارجة منها في معالجة تحديات التنمية، والحد من الاضطرابات الشعبية الناتجة من تردّي نوعيّة الخدمات أو غيابها.

باء- إجراءات التنفيذ

22- واستجابة للتوصيات الواردة في القرار، عملت الإسكوا خلال فترة السنتين 2010-2011 على تعزيز أنشطتها في تطوير القطاع العام، وذلك من خلال إصدار توصيات بشأن السياسات وتقديم المساعدة الفنية. وسعت الإسكوا أيضاً إلى تحديد الأنشطة لوضع استراتيجيات التحديث وتنفيذها باعتبارها أداة لتحقيق

التنمية والسلام، واقتراح أنشطة جديدة لهذا الغرض. وقد توزّعت إجراءات الأمانة التنفيذية في تنفيذ هذا القرار على مجالات متنوّعة.

(أ) دعم المبادرات الهادفة إلى تحسين الحكم المحلي

23- قدّمت الأمانة التنفيذية للإسكوا مجموعة من التوصيات إلى الحكومة العراقية على ضوء نتائج تحليل تناول حالة اللامركزية والحكم المحلي والجهوزية الإلكترونية في العراق. ونوقشت هذه التوصيات، خلال المؤتمر الوطني حول اللامركزية والحكم المحلي الذي عُقد في أربيل، العراق، في حزيران/يونيو 2011. وحضره 120 مشاركاً من الهيئات الوطنية المعنية. وتناولت إحدى التوصيات تعديل القانون رقم 21 لسنة 2008 بشأن المحافظات غير المنتظمة ضمن الأقليم، بحيث يتضمن شروط اللامركزية المرجوّة، وينص على مقوّمات تعزيز الحكم الإلكتروني باعتباره وسيلة فعّالة لتوفير خدمات جيدة للمواطنين العراقيين وبالتالي لتحسين الشفافية والمساءلة.

24- وشاركت الإسكوا مع سبع وكالات تابعة للأمم المتحدة في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تحديث القطاع العام في العراق. ويُتوقّع أن تفضي هذه المرحلة الخاصة بتشخيص حالة هذا القطاع إلى خطة عمل لتوجيه استراتيجيات التحديث والمساعي الحكومية في هذا الصدد. وركزت الإسكوا على آليات المشاركة ومبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الهادفة إلى دعم تحديث القطاع العام. وأجرت تقييمات ودراسات استقصائية وطنية حول آليات المشاركة والاحتواء على مختلف المستويات الحكومية. وكانت حصيلة هذه الأنشطة سلسلة من التوصيات بشأن تحسين مناهج التخطيط وتحديد الأولويات؛ وتحسين قدرة القطاع العام على تحديد احتياجات المواطنين وإيجاد الوسائل اللازمة لتلبيتها؛ وتحسين الشفافية والمساءلة من خلال تعزيز المشاركة الشعبية. وفيما يتعلّق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، كشفت التقييمات عن عقبات تحول دون مشاركة القطاع الخاص في الشؤون العامة في العراق، وتضمّنت توصيات موجّهة إلى الحكومة بشأن التشريعات والسياسات اللازمة لتسهيل هذه الشراكة.

25- وفي سياق الاستفادة من التجارب الناجحة في نقل المعرفة، وسعياً إلى إطلاع المسؤولين العراقيين على نماذج ناجحة وممارسات جيدة في تحديث القطاع العام، نظمت الإسكوا ثلاث بعثات دراسية شارك فيها عدد من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى في العراق. البعثة الأولى إلى مدينة أوتاوا الكندية، موضوعها جهاز كبار الموظفين التنفيذيين، والهدف منها إطلاع صانعي القرار في العراق على هذا النموذج الناجح المعتمد في كندا؛ وحثّ حكومة العراق على تحديث إستراتيجية القطاع العام. والبعثة الثانية، إلى منطقتي بييدمونت وتارنتو في إيطاليا، موضوعها تعزيز المشاركة والحكم المحلي للارتقاء بمستوى الخدمات، والهدف منها إطلاع الوفود العراقية على أفضل الممارسات في التخطيط بالمشاركة وفي الإدارة الضريبية والمالية. أما البعثة الثالثة، إلى اسطنبول، تركيا، فموضوعها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والهدف منها تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال استراتيجيات ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإطلاع المشاركين على الأسس القانونية والإجراءات التطبيقية المتصلة بنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تركيا.

(ب) الدراسات والبحوث

26- أصدرت الإسكوا دراسة حول العجز في مقوّمات الحكم وعودة النزاعات في منطقة الإسكوا، تتضمن تحليلاً لمسببات دوامة ضعف الحكم، وعودة النزاعات، وخسارة المكاسب الإنمائية المحرزة في منطقة الإسكوا. وتشير الدراسة إلى أهمية التنسيق في تقديم المساعدة الدولية، وإلى ضرورة التزام الجهات الفاعلة الوطنية والجهات المانحة والعاملين في مجال التنمية في الأجل البعيد، ببناء مؤسسات حكومية تتسم بالكفاءة والفعالية وتخدم رؤية التنمية الوطنية وتضمن تطوير ممارسات الحكم السليم المحلية المنشأة لتلبية الاحتياجات والتطلعات المحلية.

(ج) بناء القدرات على تطوير القدرات المؤسسية

27- نفّذت الإسكوا مجموعة من الأنشطة في مجال بناء القدرات على تطوير القدرات المؤسسية، وفقاً لطلبات واحتياجات البلدان المعنية، وهي السودان والعراق وفلسطين واليمن. وتضمنت هذه الأنشطة أربع بعثات استشارية نظّمها موظفون من الإسكوا وثماني حلقات عمل تدريبية، وتناولت أساليب وممارسات الحكم السليم في مجال الأمن الغذائي، وإصلاح المالية العامة، وتحقيق اللامركزية من خلال الحكم المحلي. وهدفت هذه الأنشطة إلى تعزيز قدرات المؤسسات العامة والمجتمع المدني في تصميم المشاريع، والرصد والتقييم على أساس النتائج، وتعميم مفهوم حقوق الإنسان. وكان من نتائج هذه الأنشطة، حصول 175 موظفاً حكومياً وناشطاً في المجتمع المدني على التدريب؛ وتعميم أفضل الممارسات والأدوات في مجال إصلاح وتحديث المالية العامة على المسؤولين في 12 بلداً عضواً.

28- واشتركت الإسكوا مع حكومة لبنان في تنفيذ مبادرة لبناء القدرات، وذلك في إطار المشروع الهادف إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال دمج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية في البلدان الخارجة من النزاعات، وبالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وأصدرت تقريراً حول تقييم القدرات في مجال التنمية المستدامة في لبنان، يتضمن مجموعة من الإنجازات والتحديات المتصلة بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لدمج نُهج التنمية المستدامة وبناء السلام في السياق السياسي في لبنان. ونظمت الإسكوا ورشة عمل للتشاور بين أصحاب المصلحة، حضرها ممثلون عن 18 هيئة حكومية وعن المجتمع المدني وكان الهدف منها تشجيع الحوار عبر القطاعات في مجال صنع السياسات الوطنية للتنمية المستدامة.

القرار 297 (د-26) بشأن رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي

ألف- نص القرار

29- اتخذت الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين، القرار 297 (د-26) بشأن رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية إنشاء آلية لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأغراض التقدم المجتمعي، من أجل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الأهداف المتصلة بالشباب وبالمساواة بين الجنسين. وطلبت من الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في

تنفيذ القرار، وكذلك عن تقدّم العمل في إحصاءات النوع الاجتماعي والشباب على المستوى الإقليمي، ودور الإسكوا على هذا الصعيد.

باء- إجراءات التنفيذ

30- عملاً بأحكام هذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة في مجالات متنوعة.

(أ) بيانات ومؤشرات التنمية

(1) وضع استراتيجية لتوفير مؤشرات التنمية

31- يُعتبر تبادل البيانات الإحصائية والوصفية، على المستويين الوطني والدولي، أداة هامة لتكوين مؤشرات التنمية وتبادلها، بما في ذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والبيانات الوصفية المتصلة بها. وفي عام 2011، نظمت الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ورشة تدريبية لبناء القدرات في تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، من المقرر أن يليها تدريب لأجهزة الإحصاء الوطنية والوزارات المختصة. ومن المقرر تنظيم ورشة عمل دولية من أجل تشارك الخبرات في مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية ودعم إقامة الشبكات.

(2) تحديد آليات الرصد وإعداد التقارير

32- تنظم الإسكوا ورشات تدريبية للبلدان العربية حول استخدام وتطبيق نظام معلومات التنمية (DevInfo)، وذلك لتعميم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من مؤشرات التنمية، وتيسير رصدها وإعداد التقارير حولها. وقد أنشأت اللجنة آلية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، لتسهيل تبادل كل ما يتصل بهذه الأهداف من قواعد بيانات وتقارير وأنشطة.

(3) توفير البيانات الوصفية

33- تعمل الإسكوا على تجميع البيانات والبيانات الوصفية المتوفرة حول الأهداف الإنمائية للألفية من مصادر وطنية ودولية. ويهدف ذلك إلى تقييم توفّر هذه البيانات وتحديد أوجه الاختلاف بينها؛ وإلى تحديد البيانات الوصفية المتصلة بكل مؤشر؛ ورصد التقدم المحرز في توفير بيانات الأهداف الإنمائية للألفية؛ وقياس التقارب بين المصادر الوطنية والدولية؛ وبناء قدرات البلدان في معالجة أوجه الاختلاف الرئيسية بينها.

(ب) تقديم الدعم للبلدان الأعضاء

34- أعدّت الإسكوا كتيباً إلكترونياً حول البيانات الوصفية يتناول إطار القضايا والمؤشرات المتصلة بالنوع الاجتماعي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية (GIsIn). ويمكن لمنتجي البيانات استخدام هذا الكتيّب الذي يهدف إلى الاستفادة من تضافر الجهود في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي، من خلال إطلاع أصحاب المصلحة على منهجيات تساعدهم على إنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة واستخدامها

لوضع سياسات وخطط تستند إلى الوقائع. وتنوي الإسكوا ترجمة الكتيب الصادر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية إلى اللغة العربية في عام 2012. ومن المقرر أن تعدّ الإسكوا إطاراً لاستخدام الإحصاءات بفعالية في وضع السياسات، وأن تجمع أفضل الممارسات من الوكالات وأجهزة الإحصاء الوطنية، وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية.

35- ونظمت الإسكوا ورشة عمل حول مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية ضمن نظام معلومات التنمية لإعداد التقارير بشأن بيانات الأهداف الإنمائية للألفية (عمّان، 10-14 تموز/يوليو 2011). وهدفت ورشة العمل إلى توفير المتطلبات الوطنية والإقليمية لتبادل البيانات الوصفية بما يتماشى مع المعايير الدولية؛ وإلى مناقشة التحديات والخطط المستقبلية لتحسين تنسيق البيانات ونشرها. وقد تولّى تنظيم ورشة العمل التي حضرها 19 ممثلاً عن 12 جهازاً وطنياً للإحصاء كل من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والإسكوا وبنك التنمية الأفريقي، وتولّى إدارتَها خبراء في تكنولوجيا تبادل البيانات الإحصائية والوصفية وفي نظام معلومات التنمية.

36- وأطلع المشاركون في ورشة العمل على فوائد تبادل المعلومات الإحصائية والبيانات الوصفية: (أ) تحسين نوعية البيانات وتوفرها، والحد من الاختلاف بينها؛ (ب) تحقيق وفورات في الموارد المالية نتيجة للتنسيق في تأمين الحد الأدنى من الصيانة، وتوفير عدد من الأدوات المجانية، وتسهيل نشر البيانات والبيانات الوصفية؛ (ج) التخفيف من أعباء البلدان والحد من الأخطاء المحتملة، بإفساح المجال أمام الوكالات الدولية للتحقق مباشرة من البيانات عن طريق النفاذ إلى قواعد البيانات الوطنية؛ (د) تحسين التنسيق بين أجهزة الإحصاء الوطنية بفعل إرسال إشعارات فورية عن البيانات الجديدة أو المنقّحة، وتقليص الفترات الزمنية التي تفصل بين صدور البيانات وتنقيحها.

37- وتنوي الإسكوا عقد ورشتي عمل لبناء القدرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال النصف الأول من عام 2012، وذلك لتحسين التنسيق بين المؤسسات في إنتاج البيانات وتصنيفها وتنقيحها. والهدف من هاتين الورشتين العمل على تعزيز قدرات البلدان في إنتاج الإحصاءات ومؤشرات قياس الأهداف الإنمائية للألفية في مجال المياه والصرف الصحي والعمل؛ وتحسين الإلمام بأساليب حساب القيم الإحصائية المعتمدة وطنياً ودولياً وتعديلها؛ وتسهيل تبادل البيانات.

(ج) <u>تقييم الجودة</u>

38- بدأت الإسكوا بتجميع بيانات من البلدان الأعضاء حول جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وبإعداد تقييم مفصّل حول مدى توفر البيانات من المصادر الوطنية والمصادر الدولية ومدى الاختلاف بين هذه المصادر، وذلك لاستخدامه في قياس التقدم في توفير البيانات. وسيستمر هذا النشاط خلال عام 2012، وستُجمع نتائج هذا التقييم وغيره في تقرير فني عن أوجه الاختلاف بين المصادر الوطنية والمصادر الدولية. وسيُعرض هذا التقرير في اجتماع فريق الخبراء حول الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في تموز/يوليو 2012.

القرار 298 (د-26) بشأن التنمية الاجتماعية

ألف- نص القرار

39- اتخذت اللجنة في دورتها القرار 298 (د-26) بشأن التنمية الاجتماعية. وفي هذا القرار، أيّدت اللجنة تغيير عنوان البرنامج الفرعي 2 من "السياسات الاجتماعية المتكاملة" إلى "التنمية الاجتماعية"، وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم إلى اللجنة، في دورتها السابعة والعشرين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

40- عملاً بهذا القرار، تغيّر عنوان البرنامج الفرعي 2 من "السياسات الاجتماعية المتكاملة" إلى "التنمية الاجتماعية"، وورد بهذه الصيغة في الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2012-2013.

القرار 299 (د-26) بشأن اعتماد التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين 2010-2011

ألف- نص القرار

41- اتخذت اللجنة في دورتها السادسة والعشرين القرار 299 (د-26) بشأن إقرار التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين 2010-2011. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه، إذا تطلب الأمر، أنشطة تتناول المتغيرات التي قد تطرأ على منطقة الإسكوا. وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمين التنفيذي إحاطة البلدان الأعضاء علماً بأي تعديلات أخرى قد تطرأ على برنامج العمل، وذلك ضمن التقرير المقدّم عن أداء البرنامج لفترة السنتين 2010-2011 والمقرر توزيعه على البلدان.

باء- إجراءات التنفيذ

42- عملاً بهذا القرار، أدّت الأمانة التنفيذية تقريراً عن أداء البرنامج يُعرض على اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/27/5(Part1)/ في إطار البند 6 (أ) من جدول الأعمال، ويتضمن عرضاً للنتائج المحققة في كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة والدروس المكتسبة خلال فترة السنتين 2010-2011، وكذلك في التوجيه التنفيذي والإدارة.

القرار 301 (د-26) اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2012-2013

ألف- نص القرار

43- اتخذت الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين القرار 301 (د-26) بشأن اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2012-2013. وفي هذا القرار طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي توزيع الإطار الاستراتيجي بصيغته المعتمدة على البلدان الأعضاء، وتقديم تقرير إلى اللجنة، في دورتها السابعة والعشرين، عن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي بالتعديلات التي تُدخل عليه، وتضمينه الإنجازات الفعلية التي حققتها الإسكوا.

باء- إجراءات التنفيذ

44- عملاً بهذا القرار، وزّعت الأمانة التنفيذية في 28 شباط/فبراير 2011 الصيغة النهائية من الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2012-2013، كما اعتمدتها البلدان الأعضاء، وتتضمن التعديلات التي أقرّتها لجنة الأمم المتحدة للبرامج والتنسيق في دورتها الخمسين.

45- وتتضمن الوثيقة E/ESCWA/27/6(Part II) المعروضة على اللجنة في إطار البند 7(ب) من جدول الأعمال التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين 2012-2013 والتي اقتُرحت على ضوء القضايا المستجدة إقليمياً وعالمياً، بما في ذلك المخاوف والأولويات الرئيسية التي أشارت إليها البلدان الأعضاء. ويُطلب من اللجنة النظر في التعديلات المقترحة وإقرارها قبل إدراجها في برنامج العمل لفترة السنتين 2012-2013.